

هافانا بنكهة التبغ والثورة

مرح القبايعي
كاتبة سورية أميركية



”نقف إلى جانب الشعب الكوبي ودعوته الواضحة إلى الحرية والتحرر من عقود القمع والمعاناة التي تعرض لها من قبل النظام الاستبدادي الكوبي... الشعب الكوبي يؤكد بشجاعة حقوقه الأساسية والعالية ويجب احترام هذه الحقوق بما في ذلك الحق في الاحتجاج السلمي والحق في تقرير مستقبله بحرية.“

هذا بعض ما جاء في البيان الذي أصدره البيت الأبيض عشية اندلاع مظاهرات شعبية عارمة في شوارع هافانا لم تشهدا البلاد منذ عقود ضد الحكومة الشيوعية في البلاد. الاحتجاجات الشعبية جاءت تعبيراً عن السخط الشعبي المتعاظم لتردي الأحوال الاقتصادية والمعيشية، ناهيك عن ضعف أداء الحكومة في تأمين الحماية اللازمة لمواطنيها من خطر جائحة كورونا، وافتقارهم وسائل الوقاية والاستطباب الكافية وغياب الاستعداد في المستشفيات بحال الإصابة.

يندرج رد الفعل الأميركي السريع على مظاهرات هافانا تحت باطلة حقوق الإنسان التي هي شعار عريض لإدارة الرئيس جو بايدن في التحرك نحو سياسات خارجية أكثر شدة في التعامل مع الحكومات التي لا تحترم الحقوق البشرية الأساس التي أقرها إعلان حقوق الإنسان العالمي. فالطبيعة الدبلوماسية بين واشنطن وهافانا دامت لعقود خلت بسبب حكومة الرجل الأوح كاسترو إلى أن قرر الرئيس الأسبق باراك أوباما، إعادة التمثيل الدبلوماسي للولايات المتحدة في كوبا على مستوى السفارة في العام 2014. إلا أن الرئيس السابق دونالد ترامب عاد وعلق السفارة إثر حادث غريب في السفارة سلاحه فطالب صوتية انطلقت في مكاتبها وادت إلى إصابة بعض أعضاء البعثة الأميركية بالأمم المتحدة في الأذن والرأس.

الرئيس بايدن اليوم يتقدم على سلفه أوباما وسلفه ترامب. فهو لم يكف يمرقبة الاحتجاجات الشعبية ومتابعة التقارير التي تفرها الدوائر السياسية في واشنطن عن طبيعة هذا التحرك الشعبي، بل نراه يدعم المظاهرات بقوة في مطالبهم التي يراها محقة.

وبايدن الذي يحاول أن يطرق أبواب الدول التي تخضع لحكومات شيوعية من باب حقوق الإنسان، يجد في النموذج الكوبي للحراك الشعبي طريقاً لتحقيق هدفين: الأول هو كسب شعبية عدد هائل من المعارضين الكوبيين الذين لجأوا إلى الولايات المتحدة بأعداد كبيرة، حتى أن مدينة ميامي في فلوريدا تسمى "هافانا الصغرى" نظراً إلى جالياتهم الكبيرة هناك.

هؤلاء الكوبيون المعارضون هم اليوم أميركيون ناخبون، ويمكن أن يؤمنوا لبايدن قاعدة شعبية وانتخابية واسعة في ولاية فلوريدا التي عرف عنها أنها الولاية التي تحدد الخاسر من الفائز في الانتخابات الرئاسية الأميركية. وقد تحولت في انتخابات 2020 إلى ولاية جمهورية ومؤيدة لترامب وهو يعد العدة لياخذ بثأر خسارته وينافس بايدن على البيت الأبيض في العام 2024.

من جهة أخرى، فقد بنى الرئيس بايدن حملة وصوله إلى

البيت الأبيض على درجات سلم الحريات العامة والانتخابات الشفافة والنزيهة والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق المرأة والأقليات وفصل السلطات وسيادة القانون، وغيرها الكثير مما يشكل هرم الديمقراطية التي على رأسها الحقوق الإنسانية، ومن مصلحة بايدن أن يبدو للشعب الأميركي ملتزماً بما وعد به وهو الدفع بالحريات وتحفيز الديمقراطية في العالم.

الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل لم يقف صامتا حيال التصريح الرئاسي الأميركي، بل سارع إلى اتهام الولايات المتحدة بالمسؤولية الكاملة عن الحالة الاقتصادية التي وصلت إليها كوبا والتي أتت نتيجة للحصار الاقتصادي والعقوبات الأميركية المفروضة على الجزيرة. أما حكومة كوبا العتيدة، فبادرت بالمواجهات الاستباقية حين قطعت اتصالات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة في الجزيرة لمنع التواصل بين المتظاهرين وتفاذي المزيد من التجمعات الاحتجاجية، بينما كان الآلاف من المحتجين يهتفون في مدينة سان أنطونيو على بعد 30 كيلومترا من العاصمة ومقر الرئاسة في هافانا "ارحلوا" و"تسقط الدكتاتورية".

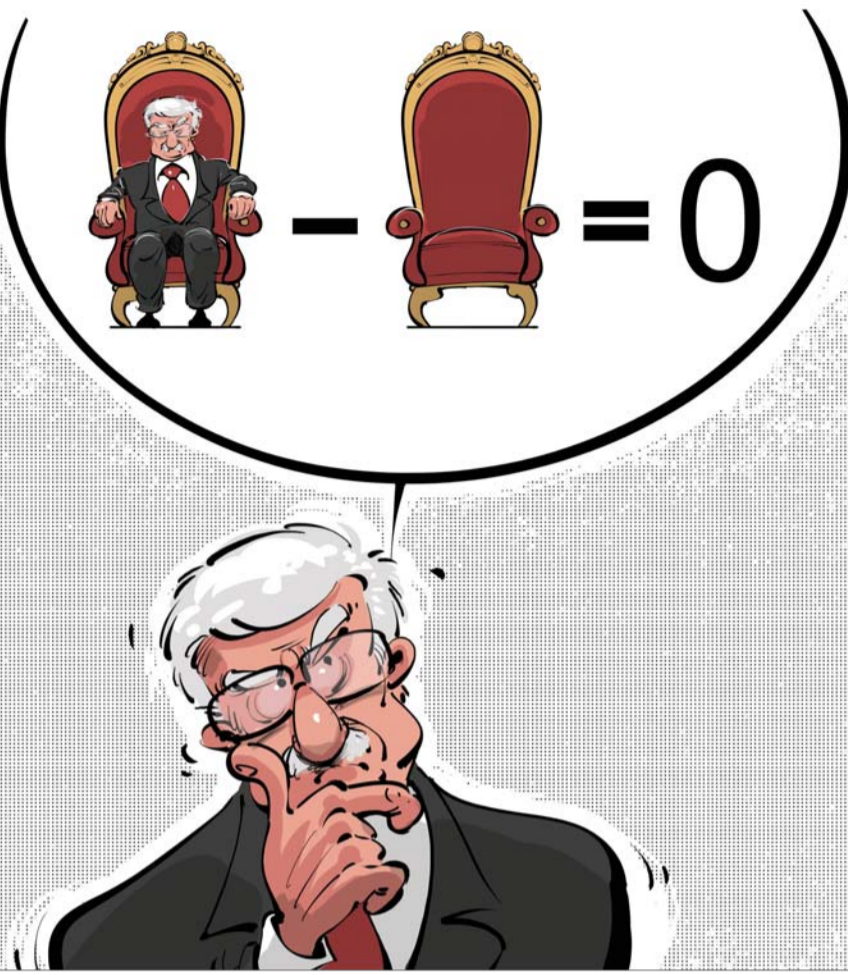
عادت أحداث هافانا التي اندلعت في اليومين الأخيرين إلى ذاكرتي تلك الأيام الغابرة من بواكير الخروج الكبير في غير بلد عربي، من ثورة الحرية والكرامة في سوريا المسماة بثورة الياسمين نسبة إلى سلميتها في عهدها الأولي وبياض غاياتها كياسمين الشام، وثورة السيادة في لبنان المسماة بثورة الأرز حيث يعاني الشعب اللبناني معاناة معيشية موارية، ويفتقد كما الشعب الكوبي والسوري أبسط شروط العيش من الماء والغذاء والدواء وكذا التيار الكهربائي.

الدستور الذي صيغ على أسس ومبادئ عالمية في الحق الإنساني والحياة والسعادة واختيار المصير، إلا أن نقف - حكومة ومواطنين - إلى جانب الشعوب التي خرجت تطالب بحقوق هي شرط الوجود الإنساني روح الله على الأرض.

حكومة بايدن معنية اليوم أكثر من أي يوم مضى بالإصطفاف إلى الجانب المضي للتاريخ، ودعم حركات تحرر الشعوب التي تطالب بإبهاء حلقة التوتاليتاريا في بلادها والدخول في رحاب الديمقراطية الحقة. فالولايات المتحدة دفعت أثمانا غالية للدفع بالتحويلات السياسية نحو حكم الشعب والقانون، أصابت في مكان وأخطأت في أمكنة، لكنها لا تملك إلا أن تكون نموذجا محفزا للمزيد من الزخم في العالم باتجاه الحريات التي هي ملك الشعب لا الدولة.

النموذج الكوبي للتحزير من عائلة كاسترو بمشنتقاتها وترسباتها في طريقه للتبلور على شاكلة الثورات المدنية السلمية التي أطلقها شباب سوريا ولبنان، وكذا إيران في ثورتها الخضراء. فهل تنجو ثورة الكوبيين ممن يترصد لها ليئدها في مهدها، أو ليصادرها بحرقها عن مسارها في أحسن الأحوال؟

الأيام المقبلة ستحمل الكثير مما سيلفت أنظار العالم من مشاهد هافانا حقول التبغ، وهافانا الأغنية الغافية على شط المحيط وهافانا الحلم بالحرية والعيش الكريم بلا طغاة.



واقع في غرام الرئيس عباس

علي الصراف
كاتب عراقي



يجدر بالكثير أن يقفوا مثلي في غرام الرئيس محمود عباس. وأن ينحنوا له عندما يقابلوه، وأن يصلوا بين قدميه أربع ركعات. وذلك لسبب جدير بالاعتبار، مهم ومفصلي.

لا يتعلق هذا السبب بالفشل التام لسلطته، فذلك تحصيل حاصل، وهو النهاية الطبيعية لفلسفته السياسية القائمة على استمرار الخنوع، ولكنه يتعلق بالنقطة التي وصلت إليها الأحوال العامة بين الفلسطينيين. هذه النقطة تثير الشكوك في كل شيء، وتقترح المضي في طرق جديدة، وتجاوز سطوة "الأبوات" البائدة، كما أنها تتحدى خياراتهم، وتختبر قدرتهم على تجسيدها، وتكتشف شعبا ظل مُغنيا لوقت طويل.

وما لم تكن هذه ثورة قيد التحضير، فلن تعرف ما هي الثورة. والرئيس عباس يتمسك بسلطته، كما يتمسك الفريق بقبضة، لأنه يخاف عواقبها، ولأنها تعزيم دفته وهو حي، حيث لن يعتبره أحد شهيدا لو أنه مات بحسرة ما صنع من فشل، أو بحسرة من اعتقل وعذب وقتل.

أنظر من حولك، وسترى شعبا لم يعد يعتبر الرئيس "أبومازن" كأننا من الكائنات المقدسة لتطلعاته التحررية. إنه آخر العنقود الذي أصبح مُرا. وهو آخر الأوهام. بدأ سلطته بأسماء ثانوية، لكي يسرع عليها تصوراتها السلمية. وهي تقوم على استرضاء إسرائيل ومحاولة إقناعها بأن اللذ الذي هو فيه، هو "الممثل الشرعي" لما وصل إليه الشعب الفلسطيني، وهو يستحق المكافأة "على أساس تطبيق مقررات الشرعية الدولية".

إسرائيل هي أسرحت عليه. فأتسعت أعمال الاستيطان حتى كادت تلتهم كل شيء، وظلت تتعامل معه كرئيس بلدية، وتسخر من تصوراتها السلمية، ورمت "مقررات الشرعية الدولية" في سلة القمامة، كما كانت تفعل باستمرار. فإذا كان رد الأخ "أبومازن" على ذلك؛ وأصل استمرار الخنوع، معتقدا أنه يستطيع بذلك أن يُخرج من سلة المهملات ليس تلك المقررات وحدها، وإنما سلطته الغارقة بالوحد أيضا. تبديد الوهم، كان هو النتيجة.

الشعب الفلسطيني كان يرى السرح ويرى الوحل. وهذه هي الركعة الأولى. عم الفساد في السلطة الفلسطينية، وظلت إسرائيل توفر لكبار موظفي الرئيس عباس الوسائل والتدابير لكي يثروا من عمليات صغيرة وكبيرة، حتى تمكنت من أن تنشئ "طبقة سياسية" و"طبقة رجال أعمال" تحيط بالرئيس "أبومازن"، لكي تزيد في إقناعه بما هو مقتنع به أصلا. وكلما ظهر من ينشك تهديدا أو صوتا آخر، تم نفيه وطرده بل وحتى تجريده من مواطنته لو اتسع المقام.

هذه "الطبقة" لا تؤمن بشيء بمقدار ما تؤمن بـ"مقررات الشرعية الدولية". وهذا هو حصنها الوحيد عن أن تكون طبقة بيض فاسد، لا شيء آخر. وإسرائيل لم تكن لتمانع في ذلك على الإطلاق. فهي تعرف أن ذلك الإيمان هو الشعرة التي تفصل بينهم وبين الخيانة العظمى، مما ينزع عنهم شرعية "التمثيل" المراد له أن يكون تمثيلا على مسرح مهترئ). ولكنها تعرف أيضا أن "مقررات الشرعية الدولية" وجدت لكي تُنسى، وهي قواعد وضعت لكي تُخترق. وتلك هي "عملية السلام" من الأساس. أي أن "تفاوض" عليها لا أن نقبل بها. و"أن نتفاوض عليها" هو المنهج الذي تبنته سلطة "أبومازن".

كم بقي من ذلك "الأبوة" في معايير التحرر الوطني؟ إذا قلت "لا شيء". فهذا نفسه كثير على "أبومازن". ولكن سقطت بفضل "الأبوات" كلها، لتبرز للفلسطينيين أسماؤهم.

بعض ما يتحرق في التاريخ اليومي يقدم مؤشرات للناظر المتفحص. وهي دلائل على منقطع حقيقي في رؤية الفلسطينيين لأنفسهم ولقضيتهم الوطنية. مروان البرغوثي، صار مروان البرغوثي فقط، وليس "أبوالقاسم"، ومحمد دحلان هو محمد دحلان وليس أبوفاي. وناصر القدوة هو ناصر القدوة، وليس أبوجيرير. والمعنى من ذلك هو أن الفلسطينيين استعادوا أسماءهم بفضل ما جسده "الأبو مازنية" من فشل.

وفي الواقع، فإن سقوط "الأبو"، هو سقوط مرحلة. وهذه هي الركعة الثانية. في العام 2005 انتخب الرئيس عباس ليقود السلطة الفلسطينية لأنه "أبومازن"، ولكن عندما جاء الوقت ليعرض نفسه من جديد على الناخبين، هرب من الاستحقاق، ليس لأنه صار محمود عباس فحسب، بل لأنه لم يقدم شيئا يدل على أنه قاد شعبه خطوة واحدة إلى الأمام. وبمقياس ما كان قد تم نهبه من الأرض، فقد تراجعت حقوق شعبه إلى الوراء أكثر بكثير مما كان يمكن لأي حال بالسلام ومؤمن بمقررات الشرعية الدولية أن يتوقع أو أن يتقبل.

الرئيس عباس ليس ممن يحبون التغيير. ولكنه يحصل. الانتخابات الرئاسية لعام 2005 كانت هي آخر انتخابات ينتخب فيها الفلسطينيون رئيسا لهم. وكانت الانتخابات التشريعية لعام 2006 هي آخر انتخابات ينتخبون فيها ممثلهم في المجلس التشريعي (البرلمان). الانقسام وغيره وفر ولكن مقومات التغيير كانت تغلي في القدر. وعندما تم التوصل إلى اتفاق في فبراير 2021 لإجراء انتخابات تشريعية جديدة

ورئاسية من بعدها، برزت ظاهرة لم تكن بالحسبان، وهي أن عدد القوائم التي استعدت لدخول الانتخابات وصل إلى 36 قائمة.

القناعة التي ظلت تحكم تصورات حركتي "فتح" و"حماس" هي أنهما القوتان اللتان لا ثالث لهما في المجتمع الفلسطيني. بظهور كل تلك القوائم، سقطت هذه القناعة.

ما سقط في الواقع، هو الثنائية. الفلسطينيون صاروا يبحثون عن أنفسهم خارجها. وهذه هي الركعة الثالثة. معروف ما تمثله حماس والفصائل التي تحيط بها. معروف أيضا ما تمثله فتح الرسمية، أو "فتح محمود عباس". ولكن أنظر فيما تمثله التيارات الأخرى ولسوف تكتشف حركية سياسية واجتماعية هائلة، تكاد تقترح كل شيء، من جميع الاتجاهات، وكأنها تريد أن تكتشف عالما سياسيا آخر جديدا بخيارات وبدائل لا حصر لها. وهي على رغم تنافر ما تقترحه، ليست متعادلة وتميل إلى التصالح مع غيرها، لأن كلا منها في الواقع متصالح مع نفسه. تجمعها القدرة على التنازل للأخر الفلسطيني، كما يجتمعها الموقف الصلب نفسه حيال الاحتلال وحيال الموقف من عملية السلام.

التيار الذي يمثله دحلان لا يبدو قريبا من خيارات التيار الذي يمثله البرغوثي، ولا القدوة، وغيرهما من قادة التيارات الأخرى وممثلي المجتمع المدني، ولكن لا أحد وضع الآخر عدوا، ولا حتى نشأت بينهم خصومة. السبب، هو أن الخروج من الثنائية سمح بالخروج من القوالب الجاهزة. أما وحدة الموقف من الاحتلال، فقد صارت المعيار المشترك لوطنية فلسطينية ناشئة: تقبل بالسلام، وترفض التفاوض على أسسه، وتمتلك البدائل.

وجود "وطنية فلسطينية"، تعرف ما تريد وترى الطريق إليه من دون أوهام ومن دون مواقف أيديولوجية ملتبسة، هو الركعة الرابعة. حماس كتيار "فوق وطني"، قدمت شيئا واحدا على امتداد كل الفرصة التي أتاحت لها في غزة: الهدنة واللاحل. وظلت تتعثر بين خيارات السلاح وعجزه. أما "فتح-عباس" فقد قدمت فشلها، ليس في المضي بالمفاوضات إلى الأمام فحسب، ولكن في بناء مؤسسات تبرز الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، حتى لكانها أرادت أن تثبت نفسها للعالم بأسره أنها مشروع مزيف، لفكرة مزيفة.

ما كان من الممكن لهد هذا أن يحصل من دون الرئيس محمود عباس. فصلوا بين قدميه. إذ أنجز بفشله أكثر بكثير مما كان يحلم أن ينجح به.

